المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

رقم (١)

أكتوبر ١٩٩٧

آراء فى السياسة الاقتصادية

ما مدى صحة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر؟

يهدف سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية إلى الإسهام فى حل المشاكل الاقتصادية الملحة فى مصر وذلك بتحليل بعاد هذه المشاكل ، وتقديم مقترحات شأنها. وتستقد هذه السلسلة على الأبحاث التى يقوم بها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، كما يوافق مجلس إدارة المركز على مضمونها وعلى التوصيات الواردة بها.

أعضاء المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل - الرئيس الفخرى
طاهر حلمى - رئيس مجلس الإدارة
جلال الزيبه - نائب رئيس مجلس الإدارة
حمد لطفى منصور - الأمين العام
حازم حسن - أمين الصندوق الفخرى
إبراهيم كامل
حمد بهجت
حمد المغربى
حمد عز
سعد سمعان أسعد
يمن لاظ
جمال مبارك
حاتم تيازى مصطفى
اند يحيى هاشم
شفيق البغدادى
عادل اللبان
عمر مهنى
عاروق النواز
مجدى اسكندر
محمد العريان
محمد شتا
محمد فريد خميس
معتز الألفى
مصطفى البليدى
منير عبد النور

الإدارة

حمد جلال
المدير التنفيذى ومدير البحوث
هشام عبد العظيم فهمى
نائب المدير ، ومدير الشئون الإدارية والمالية والاتصالات

لاشك أن واضعى السياسات ، والمنتجين ، والعاملين والمستهلكين يهتمون كثيرا بدقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والذى يعد أكثر المقاييس المعروفة للتضخم. ويصدق ذلك بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء. وترجع أهمية دقة معدل التضخم إلى ان التقدير الخاطىء له يؤثر تأثيرا بالغا على السياسات الاقتصادية المتبعة ، فالمغالاة مثلا فى تقدير معدل التضخم، إلى جانب عوامل أخرى ، قد تدفع البنوك المركزية إلى فرض سياسات نقدية متشددة بدرجة أكبر مما تتطلبه الظروف ، وذلك كوسيلة للمحافظة على سعر فائدة منخفض لتشجيع الاستثمار ، وأيضا كوسيلة لضمان سعر تنافسى من أجل تحسين الصادرات. كذلك قد تدفع هذه المغالاة الدولة إلى رفع مستوى الاجور بدرجة أعلى مما تبرره الاعتبارات الإنتاجية وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة. وبالمثل قد يؤدى التقدير المتحيز إلى أدنى لمعدل التضخم إلى اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة. وعامة يمكن القول بأن عدم صحة أو دقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين يؤدى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية لا تتسم بالرشادة ومن ثم يؤدى إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلى.

وفى مصر يثور الجدل حول مدى صحة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه فى رسم السياسات الاقتصادية. ويدور هذا الجدل حول ما إذا كان الرقم المعلن متحيزا إلى أدنى من عدمه.

ويتناول هذا العدد من آراء فى السياسة الاقتصادية ، هذا الجدل بالتحليل كما يطرح بعض التوصيات لتحسين طرق حساب الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى مصر. وقد انتهى التحليل إلى أن مصر تتبع بشكل عام الطرق المتعارف عليها فى تركيب هذا الرقم ، إلا أن عدم دقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين: الأول ، إن مناقذ البيع التى تستخدم كمصدر لجمع الأسعار دوريا لا تعكس الأنماط أو العادات التسويقية للمستهلكين. والثانى ، إن أسلوب تقدير الإنفاق على المسكن يؤدى إلى تحيز الرقم المعلن إلى الأدنى.

مصادر عدم الصحة والحلول التى تقدمها أفضل التجارب :

من المتعارف عليه أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لا يتم حسابه بالنسبة لكل السلع والخدمات التى يستهلكها كافة السكان ، فى جميع المناطق ، أو كافة فئات الدخل ، فى جميع الأوقات. إنما يتم حساب الرقم بناء على نمط استهلاك عينة ممثلة من السكان ، عن طريق تكوين سلة من السلع والخدمات تمثل استهلاكهم المعتاد. ويحسب الرقم بصورة دورية - غالبا شهريا - وبالتالى فإن استخدام أساليب متحيزة فى سحب العينة يكون له أبلغ الأثر على صحة ودقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. وقد ينشأ هذا الخطأ أثناء تحديد سلة السلع والخدمات وتعيين ما تحتويه من منتجات ، أو عند إسناد الأوزان النسبية لكل من هذه السلع ، أو فى مرحلة اختيار منافذ البيع الممثلة للعادات الشرائية للمستهلكين - والتى يتم جمع الأسعار منها دوريا - أو نتيجة سوء معاملة السلع الموسمية أو أثناء عملية إحلال وتبديل السلع الجديدة بتلك التى اختفت من السوق. ولما كانت مختلف الدول تدرك إمكانية حدوث مثل هذه الأخطاء غير المقصودة، فقد استنبطت هذه الدول إجراءات وأساليب للتغلب عليها لضمان صحة الرقم ومناسبة تكلفته.

وقد أثبتت الدراسة المقارنة للطرق المستخدمة فى حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى كل من شيلى وكوريا ومصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمكسيك جدواها فى تقييم الطريقة المتبعة فى مصر لحساب هذا الرقم ، وتتلخص الخطوات العريضة لخبرات هذه الدول فى الآتى :

- تبدأ عملية حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بمرحلة جمع البيانات ، وتعتمد

معظم الدول على بحث الأسرة للدخل والإنفاق كمصدر أساسى لتحديد سلة السلع والخدمات الممثلة لمتوسط استهلاك الأسرة. ويجرى هذا البحث بانتظام لكى يعكس التغييرات التى تطرأ على تفضيلات المستهلكين نتيجة تحولهم من سلعة إلى أخرى. وتقوم كل من اليابان والمملكة المتحدة باعادة النظر سنويا فى سلة السلع والخدمات الخاصة بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، بينما تراجع الولايات المتحدة سلتها مرة كل عشر سنوات مما أثار الجدل حول مدى تمثيل السلة لأنماط الاستهلاك ومن ثم حول مدى صحة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الولايات المتحدة.

• بعد تحديد سلة السلع والخدمات وإسناد الأوزان الخاصة بكل سلعة أو خدمة حسب أهميتها النسبية وحجم الإنفاق عليها ، تبدأ مرحلة اختيار عينة ممثلة لمنافذ البيع التى تمثل مصدر جمع أسعار السلع والخدمات دوريا. وعادة يتم جمع هذه الأسعار شهريا لكل السلع ، باستثناء تلك التى تتميز بثبات أسعارها ، مثل المصروفات المدرسية ، ولضمان أن تكون عينة منافذ البيع المختارة ممثلة للأنماط والمعادات الشرائية للمستهلك ، تتجه الدول إلى إجراء استطلاع رأى ومسح للعادات الشرائية للمستهلكين بالنسبة لموقع المنفذ الجغرافى والتصنيف التجارى له. فإذا كان المستهلك يفضل استخدام المتاجر المتخصصة لشراء سلع معينة أمثل الجزارة ، والخضرى ، ...فيجب أن ينعكس ذلك فى اختيار عينة المنافذ لهذه السلع ، بتخصيص عدد أكبر منها لممثل هذه المتاجر عن المتاجر الأخرى.

• ويختلف عدد المرات التى يجرى فيها مسح المنافذ لتتبع التغيرات فى عادات الشراء لدى المستهلكين من دولة إلى أخرى. ففى الولايات المتحدة يجرى هذا المسح سنويا ، وربما يبرر هذا التكرار سرعة الحركة وشدة التنوع اللتان تتميز بهما الأسواق فى الولايات المتحدة الأمريكية. أما فى الدول الأقل نموا فقد لا يكون لممثل هذا التكرار ما يبرره فضلا عن أنه قد يكون عالى التكلفة . وفى هذا الصدد ، تقدم شيلى مثالا طيبا ، حيث أنها تقوم بتحديد تفضيلات الشراء لدى المستهلكين فى أثناء إجراء عملية المسح الخاصة بالأسر ، عن طريق طرح سؤال على المستهلكين لمعرفة المحلات التى يشترون منها منتجات معينة. وفضلا عن ذلك ، تقوم شيلى بعمل إحصاء للمنافذ لتحديد أكثر المنافذ تمثيلا من ناحية قيامها بشراء وبيع السلع المختلفة. أما بالنسبة للمسكن ، والذى يمثل جزءا كبيرا من انفاق الأسرة ، فإنه يلقى معاملة خاصة نتيجة لاختلاف طبيعة سوق الإسكان ، وعادة يتم الحصول على الأهمية النسبية للإنفاق على المسكن من بحث الأسرة مثله كمثل سائر السلع والخدمات ، أما سعر المسكن فيجمع دوريا من عينة ممثلة من المنازل بما يتفق مع هيكل سوق الإسكان فى كل دولة ، لذا يجب أن تشتمل هذه العينة على جميع أنواع المساكن المتعارف عليها كالمسكن المؤجر والتمليك وذى الملكية العامة.

• وفى أثناء عملية حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين تراعى الأجهزة الإحصائية المعنية ظاهرة موسمية بعض السلع كالخضر والفاكهة. كما تراعى أيضا ظاهرة الإحلال والتبديل لبعض السلع نتيجة اختفائها من السوق. فبالنسبة للموسمية تسند أوزان متغيرة للسلع الموسمية مع الاحتفاظ بوزن ثابت لمجموعة السلع الخاصة بها. وقد اتبعت اليابان نظاما فعالا فى هذا الخصوص ، حيث تقوم برسم جدول للإنفاق الشهرى لممثل هذه السلع الموسمية كالسمك والخضر والفاكهة الطازجة بحيث يعكس اختلاف استهلاك هذه السلع مع تغير موسمها تدريجيا. أما ظاهرة اختفاء بعض السلع وضرورة إحلالها بأخرى ، فيجب إيجاد علاقة بين السلعتين القديمة والجديدة . وعادة ما يكون الاختلاف فى الحجم أو فى الجودة. فإذا كان الاختلاف فى الحجم يعدل سعر السلعة الجديدة بنسبة تغيير حجمها حتى يقارن بالسلعة القديمة. أما إذا كان مصدر الاختلاف هو الجودة ، فيجب الاستعانة بالخبراء فى مجال هذه السلعة لتقدير معامل "رقمى" للمقارنة بين أسعار السلعتين، وبعد ذلك تتم عملية الإحلال والتبديل.

• وأخيرا تستخدم كل هذه البيانات التى تم جمعها لحساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين باستخدام معادلة "لاسبيرز" Laspyres الرياضية". وبالإضافة للرقم القياسى العام ، تقوم معظم الدول بحساب مشتقات لهذا الرقم على مستوى المناطق الجغرافية أو للمجموعات السلعية المختلفة كالطعام والملبس والتعليم ...، كما تقوم بعض الدول - كاليابان والمكسيك - بحساب مشتقات أخرى للرقم فتقصله بناء على فئات الدخل "مرتفع ، متوسط ، منخفض" ونوعية السلع "سلع معمرة وغير معمرة" أو سلع مقابل خدمات".

تقييم الأداء المصرى مقارنة بأفضل التجارب:

تطبق مصر الأساليب الصحيحة لحساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ومع ذلك هناك مجال لتحسين أسلوب قياس هذا الرقم. ويعد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS الجهاز الوحيد المنوط بحساب هذا الرقم. ويقوم الجهاز بحساب هذا الرقم شهريا للحضر ، أما بالنسبة للريف فيجمع الرقم كل شهرين. كما يقوم الجهاز بحساب أرقام قياسية أكثر تخصصا على مستوى المحافظات ومجموعات السلع كالأغذية، والمشروبات ، والملابس ، والمسكن ، والتعليم ، والصحة ... الخ. وبالإضافة إلى ما تقدم ، يصدر الجهاز أرقاما قياسية لبعض السلع الأساسية كالأرز والقمح والنحوم والسكر وغيرها.

وتعتمد مصر - كسائر الدول - على بحث الأسرة للدخل والإنفاق والاستهلاك لتحديد سلة السلع والخدمات الممثلة لمتوسط استهلاك الأسرة. ويتم عمل هذا المسح بصفة أساسية مرة كل عشر سنوات، إلا أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قرر مؤخرا عمله كل خمس سنوات ، كما قرر أن يزيد فى أنواع السلع والخدمات التى يغطيها. وسيؤدى هذا إلى زيادة عدد مرات إعادة النظر فى السلة ، كما سيوفر تغطية أفضل مما يزيد الثقة بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين. وتستخدم مصر الأساليب الصحيحة فى اختيار وتحديد أوزان سلة السلع والخدمات وفى عملية الإحلال والتبديل وفى جمع الأسعار دوريا وفى استخدام المعادلات الرياضية الخاصة بحساب الرقم أوذلك بالاعتماد على معادلة لاسبيرز[1].

أما بالنسبة للتعامل مع ظاهرة الموسمية فقد سلكت مصر أسلوبا خاصا بها ، بابتكار طريقتها الخاصة. والافتراض الأساسى فى هذه الطريقة هو أن الغالبية العظمى من المستهلكين فى مصر ، يهتمون بالإنفاق فى حدود موازناتهم الأسرية ، بدرجة أكبر من اهتمامهم بتفضيل منتج غذائى معين. ومن ثم يجرى استبعاد الأسعار المرتفعة فى بداية الموسم للسلع التى تدخل حديثا إلى السوق ، وبينما يتضمن هذا الإجراء شيئا من الخطأ ، إلا أن الاختبارات الإحصائية توضح أن سلسلة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر فى خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة - على الأقل - خالية من أى تميز موسمى[2].

وعلى الرغم من هذه الجوانب الإيجابية إلا أن هناك بعض أوجه القصور فى طريقة حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر والتى تثير الشكوك حول صحة هذا الرقم. وأول هذه العيوب مرتبط بعملية اختيار منافذ البيع التى تستخدم كمصادر لجمع الأسعار ، والتى لا تعكس الأنماط الشرائية للمستهلكين. فالأسلوب الحالى يعتمد على اختيار ثلاثة مصادر لكل سلعة من كل محافظة من محافظات الجمهورية.

وتمثل هذه المصادر القطاع العام والخاص والسوق الشعبى (بولاق والعتبة). وتجمع الأسعار شهريا من كل من المصادر الثلاثة لتحديد متوسط الأسعار باستخدام المتوسط الحسابى للأسعار الثلاثة. وبالرغم من أن اختيار المصادر على هذا النحو يستوفى التمثيل الجغرافى المطلوب ، إلا أنها لا يتم اختيارها بناء على بحث العادات الشرائية للمستهلكين ، وبالتالى فإنها تفترض أن المستهلك لا يفضل أحد المصادر عن الأخرى وإن كل المستهلكين متشابهون فى عاداتهم الشرائية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاعتماد على ثلاثة مصادر فقط للسلعة من كل محافظة لا يكفى لتمثيل مستوى الأسعار فى هذه المحافظة بعددها ومراكزها. وفى الواقع يصعب تقييم أثر المشاكل التى تحيط بهذا الإجراء على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين حيث قد تؤدى إلى تقدير متميز إلى أعلى أو إلى أدنى للتضخم.

ويتعلق التقصير الثانى فى عملية بناء الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بأسلوب معالجة المسكن وتكلفة المعيشة. فتكلفة المسكن ثابتة عند حساب الرقم القياسى بينما المتغير الوحيد فى سعر المسكن هو تكلفة المياه والصيانة. وإن كان ذلك مناسبا فى الماضى اعتمادا على قانون الإيجارات الثابت ، فإنه لم يعد مناسبا الآن مع انتشار مساكن التمليك والمناطق العشوائية والارتفاع المستمر فى تكلفة الإسكان والأهمية النسبية المرتفعة له[3]٪ من إجمالى إنفاق الأسرة تقريبا ، ولن يكون مناسبا مستقبلا مع ظهور قانون الإيجارات الجديد. لذلك فإن استخدام هذا الأسلوب فى تقدير سعر المسكن له تأثير خطير على صحة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، حيث يؤدى إلى تحيزه إلى أدنى.

وأخيرا فإن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يصدر مجموعة مشتقات للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ذات فائدة عظيمة حيث تساعد فى تحديد مصادر التضخم فى الاقتصاد. فبالإضافة إلى الرقم العام ، يصدر الجهاز أرقاما قياسية مفصلة على مستوى المحافظات وأقسام المجموعات السلعية (المأكل والملبس ...) كما يصدر أرقاما قياسية لبعض السلع الأساسية (كالأرز واللحوم والكهرباء ...) لتريف والحضر وحسب المحافظات المختلفة. ولكن بمقدور الجهاز أيضا أن يصدر مشتقات أخرى لهذا الرقم من شأنها مساعدة صانعى القرار على توجيه سياستهم لدعم محدودى الدخل أو مساعدة قطاع الأعمال على تسويق منتجاتهم حسب فئات الدخل المختلفة.

نحو رقم قياسى أكثر دقة فى مصر:

لضمان دقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى التعبير عن مستوى التضخم ، من المقترح مراعاة ما يلى :

• اختيار أفضل لعينة المنافذ التى يتم جمع الأسعار منها بصفة دورية حتى تعكس الأنماط الشرائية للمستهلك. ويمكن تحقيق ذلك بإضافة سؤال إلى بحث الأسرة يسأل فيه المستهلكون عن الأماكن التى يشترون منها عادة سلعة معينة من المجموعة السلعية المكونة بالسلة. وينبغى أن يتم اختيار عينة المنافذ على أساس الإجابات التى يتم الحصول عليها من عملية المسح ، بحيث تعطى أعلى الأوزان لنوع المنافذ الأكثر استخداما. ويمكن استخراج عينة المنافذ من إحصاء المنافذ لعام ١٩٩٦.

• اتباع طريقة جديدة أفضل لتسعير عنصر السكن : إن الاحتفاظ برقم ثابت لتكلفة السكن يعتبر أمرا بعيدا عن الواقع. كما أن تكلفة خدمة السكن ينبغى أن تعكس أيضا التغير فى أسعار الأنواع المختلفة من المساكن. ويتطلب هذا جمع أسعار المساكن مرتين فى العام على الأقل ، لمجموعة ممثلة لكافة أشكال الإسكان. ويمكن إستخراج العينة من إحصاء المساكن لعام ١٩٩٦ ، الذى يحدد حصة كل نوع من الاسكان فى السوق أى المساكن ذات الإيجار المحدد ، وذات الإيجار الحر ، والمجتمعات العشوائية ، والتمليك.

• إعداد أرقام قياسية إضافية باستخدام البيانات المتاحة : تعتبر الأرقام القياسية التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى الوقت الحالى مفيدة فى توفير البيانات الأساسية عن المستوى العام للأسعار ، وكذلك لتحديد مصادر التضخم فى الاقتصاد ، بيد أنه مع توافر البيانات عن مختلف مجموعات الدخول من عملية بحث الأسر ، فإنه يمكن بسهولة عمل رقم قياسى لمختلف مجموعات الدخول. وكذلك يمكن بالمثل استخراج أرقام قياسية أخرى حسب نوع المنتج أى السلع المعمرة مقابل السلع غير المعمرة ، أو المستوردة مقابل المحلية ، أو السلع الأساسية مقابل السلع الترفيهية ، أو سلع قابلة للإتجار مقابل سلع غير قابلة للاتجار.

وتفيد هذه الأرقام القياسية فى تقديم رؤية أدق وأشمل لصانعى أو لمتخذى القرار سواء كانوا من المستهلكين ، أو من رجال الأعمال ، أو من الحكومة. فعلى سبيل المثال فإن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لمجموعات الدخول المختلفة ، وللسلع الأساسية مقابل الترفيهية يمكن أن يساعد الحكومة على ترشيد الدعم كذلك فإن الرقم القياسى للسلع القابلة للإتجار وغير القابلة للإتجار يمكن أن يساعد فى اتخاذ قرارات بشأن سعر الصرف. وأخيرا فإن الرقم القياسى لمجموعات الدخل يمكن أن يساعد قطاع الأعمال فى تحديد فئات المستهلكين المستهدفة.

وإجمالا يمكن القول بأن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يتبع خطوات سليمة فى إعداد الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. كذلك لا توجد أى دلائل على وجود ظاهرة الموسمية فى هذا الرقم. ومع هذا ، هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأنه يمكن زيادة دقة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين خاصة فيما يتعلق بالمنافذ التى يتم جمع الأسعار منها وطريقة تسعير تكلفة السكن. وتعد هذه التعديلات ضرورية بل وأساسية لواضعى السياسة . ولقطاع الاعمال وللمواطنين جميعا ، مع تزايد أهمية دور كل منهم فى اقتصاد أكثر حركة وديناميكية.

١. يمكن الاطلاع على تفاصيل المقارنة فى ورقة العمل التى أعدتها هالة فارس تحت الطبع :
"دراسة مقارنة لكيفية بناء الرقم القياسى لأسعار المستهلكين" سلسلة أوراق العمل - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة.

٢. تجرى الولايات المتحدة سنويا ما يسمى بالمسح المستمر لتفقة الشراء CPOPS على أن يغطى هذا البحث ٣٠٪ من وحدات العينات الأولية سنويا . ويجمع البحث بيانات عن منافذ البيع بالتجزئة التى يستخدمها المستهلكون فى شراء احتياجاتهم.

٣. معادلة لاسبيرز عبارة عن صيغة رياضية للمتوسط المرجح للمناسيب ذات الأساس الثابت - حيث تستخدم أوزان سنة الأساس كمقام للمعادلة، وتستخدم نسبة الأسعار الحالية لأسعار سلة الأساس كأس للمعادلة.

٤. يعتمد الرقم القياسى الحالى لأسعار المستهلكين على بحث الأسرة لسنة ١٩٩٠ / ١٩٩١ . وقد تم الانتهاء من بحث الأسرة لسنة ١٩٩٥ / ١٩٩٦ وسوف يستخدم ابتداء من ١٩٩٧ / ١٩٩٨.

٥. تختلف سنة الأساس للأسعار عنها للإنفاق والأوزان ، مما يتعارض مع معادلة لاسبيرز ، ولكن سوف يتم تصحيح هذا الوضع من العام القادم ١٩٩٧ / ١٩٩٨ باستخدام سنة أساس واحدة للأسعار والأوزان وهى ١٩٩٥ / ١٩٩٦.

٦. للتفاصيل هذه الاختبارات يرجى الرجوع إلى : محمود محى الدين ومحمد إسماعيل "Consistency of Egypt CPI in Egypt" تحت الطبع) سلسلة أوراق العمل - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

قام بكتابة هذا العدد من آراء فى السياسة الاقتصادية كل من أحمد جلال وهالة فارس من المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. ويمكن الحصول على نسخ إضافية من هذه الورقة من المركز.